



EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME
الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان



Lebanese Association
for Human Rights
الجمعية اللبنانية
لحقوق الإنسان

fidh
Fédération internationale des ligues des droits de l'homme
International federation of human rights
Federación internacional de los derechos humanos
الدراسة الدولية لحقوق الإنسان

تنظم

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

بالشراكة مع

المركز اللبناني لحقوق الإنسان

و

الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

وبالتعاون مع

الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

و

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

ندوة حوارية حول

"الحق في العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان"

أوتيل كراون بلازا - الحمرا - الشارع الرئيسي

الجمعة 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 (9:00 صباحاً ولغاية 6:00 مساءً)

ورقة عمل للمناقشة في المحور الأول بعنوان:

"إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين
وأثرها في دعم حق العودة"

أعد الورقة: الأستاذ زياد الصّانغ

مستشار رئيس لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني

" أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين وأثرها في دعم حق العودة "
جلسة عمل ضمن ندوة حول " الحق في العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان "
المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)
أوتيل كراون بلازا - الحمرا ، في 28/11/2008
مداخلة زياد الصائغ ، مستشار رئيس لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحق العودة : الارتباط العضوي

بات ملحاً ، وبقدر ما يجب الاستعداد دبلوماسياً إلزاماً لخوض معركة " حق العودة " بمنهجية علمية ، ورؤية سياسية ، وتفاعل مع مواقع القرار ، بقدر ذلك بات ملحاً في لبنان تحديداً إيقاف استعراضات التهويل ب " التّوطين " ، والتخويف والتخوين بغية استثارة غرائز هنا وثمة ، منها ما يسهم في تكريس معادلات قوى ، ومنها ما يرسّخ مواقع نفوذ ، وفي الحالتين تجويف ل " حق العودة " .

لست في معرض الأسترسال هنا في قراءة حقوقية لجوهرية وإلحاح وأحقية " أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين وأثرها في دعم حق العودة " ، بقدر ما سألتزم ، وبمحاولة متأنية ومقتضبة الإضاءة على مسائل ثلاثة يبغى البناء عليها في هذا السياق ، وهي ترتبط ارتباط وثيقاً بالذهنية السائدة في بعض الأوساط اللبنانية ، كما بعض الأوساط الفلسطينية ، ومن الواجب ترميمها وتنقيتها إذ أمست في جذورها تستتبط، إمّا عنصريّات أو توهُماتٍ ، نعتقد جازمين بأننا لبنانيين وإخوة فلسطينيين قد تجاوزناها معاً ، منذ العام 2005 ، حيث كان " إعلان بيروت " تمهيداً ، تبعه تشكيل لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني بمبادرة من دولة رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة ليرأسها السّفير خليل مكاوي ، وتضع في صلب أولوياتها مسائل أربعة ، وافقت عليها من ثم هيئة الحوار الوطني عام 2006 ، وباركها فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في خطاب القسم ، عنيت تأمين حياة كريمة للاجئين الفلسطينيين حتى عودتهم الى دولتهم فلسطين بحسب قراري الشرعية الدولية 194 و 181 وبنود المبادرة العربية للسلام، ونزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات ، وضبطه وتنظيمه داخل المخيمات تحت سيادة الدولة اللبنانية كمرحلة أولى ، واستعادة التمثيل الدبلوماسي بين لبنان وفلسطين ، ليلاقي كلّ هذه المبادرات "إعلان فلسطين في لبنان " بجرأة لافتة من منظمة التحرير الفلسطينية ، وتحديداً ممثّلها في لبنان السّفير الأخ والصديق عباس زكي ، فليها إعتذار ل 44 شخصية مسيحية لبنانية ، ولقاء " المصارحة والمصالحة " بين أركان الجبهة اللبنانية والحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، برؤية ثاقبة وتجروية من فخامة الرئيس أمين الجميل على رأس حزب الكتائب ، واعتذار " القوّات اللبنانية " ومقاربتها الواضحة للعلاقات اللبنانية - الفلسطينية في المرحلة الأخيرة ، كما تأكيد " التيار الوطني الحرّ " على أحقية القضية الفلسطينية وعدالتها ، كلّ ذلك أسهم في إطلاق مرحلة جديدة ، لم توقفها معارك مخيم نهر البارد التي خاضها الجيش اللبناني البطل ضدّ إرهاب مفبرك ، وانتصرت فيها الشرعيتان اللبنانية والفلسطينية معاً ، وما إعادة الإعمار الآتية سوى تأكيد على تسيد الشرعية والقانون بوجه الاستباحة المكشوفة الأهداف . لكنّ على الدرب عثرات وحسابات كثيرة نحتاج مقاربتها بهدوء ، وهي كما أسلفت كامنة في مسائل ثلاثة .

1- المصطلحات - الالتباسات

لسيت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لا " توطيناً مُقنعاً " ولا " محاولة توطين " بل هي حق إنسانيّ مكرّس . فيكفينا التباسات أو استثمارات في البازرات الضيقة. وليس السّلاح قادراً على إنفاذ هذه

الحقوق . فكلُّ حديثٍ عن مقايضة بين " الحقوق " و " السلاح " بما في ذلك " حق العودة " مشبوهٌ ومعرض بل حتى مفتن .
وليس عدم إقرار الحقوق الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة تضييقاً استراتيجياً لتنظيم هجرة اللاجئيين الفلسطينيين من لبنان ، بل هو دعوةٌ صريحةٌ للإرهاب ليستثمر في فقر النَّاس وعوزهم .
أن أوان تفكيك الألتباسات في كلِّ المصطلحات ، واعتماد خطابٍ سياسيٍّ وإعلاميٍّ عقلانيٍّ تُميِّزُ فيه بين السياديِّ والإنسانيِّ . السيادة وحدها للشرعيَّة اللبنانيَّة ، فالحياة الكريمة حقٌّ حتى العودة ، وعلى المجتمع الدوليُّ تحمُّلُ مسؤوليَّاته في هذا السِّياق .

2- لبنان - حقوق الإنسان

لبنان مؤسسٌ لمنظمة الأمم المتَّحدة ولجامعة الدُّول العربيَّة . وهو رائدٌ في صياغة شرعة حقوق الإنسان . أستذكر في هذا السِّياق كبيرنا شارل مالك .الرؤية الحُقوقيَّة تُؤسِّس لواقع ميدانيٍّ اجتماعيٍّ إقتصاديٍّ . إسألوا أيَّ لبنانيٍّ هل هو يقبل بالواقع المأسويِّ للمخيِّمات ، بدءاً بالبنى التَّحتيَّة وصولاً الى علب الحليب للأطفال ، والحاجات الإستشفائيَّة ؟ المجتمع الدوليُّ مسؤولٌ عن ترحيم خدمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئيين الفلسطينيين (الأونروا) ، والدَّولة اللبنانيَّة تسعى لحثِّ المجتمع الدوليُّ على دعم الوكالة ، لكنَّ لبنان مدعوٌّ أيضاً الى احتضان الحقوق الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة للاجئيين الفلسطينيين ، وليست هذه بأي شكلٍ من الأشكال " توطيناً بالمواطنة " ، فهم لاجئون قسريُّون مفهوم! لكنَّ لهم الحقُّ بحياة تحترم حقوق الإنسان ، وإلَّا يُمسي لبنانُ في موضع الشُّبهة والاثِّهام ، وأحيلكم إلى تقارير وتقارير فيها بُعْغٌ سوداء .
حسمُ السياديِّ بالشرعيَّة لا بُدَّ من أن يترافق وحسم الإنسانى على قاعدةٍ حُقوقيَّةٍ بمنأى عن أيِّ استنارات لمكاسب شعبيَّة ضيِّقة .

3- " حق العودة " : ديبلوماسيَّة الرُّؤية

بدل البكاء في تعنيف المؤامرات ، دعونا ننقل من هامش التَّاريخ الى متنه . " حق العودة " يحتاج تكوين كتلٍ حرجة في عواصم القرار . الثُّورات المنبريَّة ، وحتى الميدانيَّة ، ربَّما تفيد في خانة تسجيل المواقف ، لكنَّ ذلك لا يكفي . الأهم أن نُعدَّ لبنانيين وفلسطينيين معاً ملقَّنا بدقَّة ، ونعي ما يفاوض عليه العدوُّ مواقع القرار نفسها ، لنتمكَّن من خلخلة سيناريواته . ثمَّ دعوني أسألكم هل يستطيع جائع ومظلومٌ أن يفكر بحق العودة ؟ أليس الجوع والظلم حافز لعنةٍ وتطلُّع الى هجرة نهائيَّة وحتى الى حزام ناسف ؟ إلترامنا اللبناني بقضيَّة عدالة كالقضية الفلسطينية يحتمُّ علينا إستبدال مصطلح " رفض التَّوطين " باستراتيجية " دعم حق العودة " ، بعد الإصرار على تحمُّل المجتمع الدوليُّ مسؤوليَّاته ، فنمسي الأقوى في تدوين مضبطة اثِّهام بتجويفه للعودة ، بدل السَّماح له باتِّهامنا بأننا ننتهك حقوق الإنسان . حلَّ زمن تغيير المعادلات بحنكة وصلابة دون عشوائيَّة طائشة في عرض العضلات .

وشكراً